الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
23 November 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية عشر

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيدة ميلون (نائبة الرئيس) ..... (الأرجنتين)

ثم: السيد تومو مونزي (الرئيس) ..... (الكاميرون)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

10-57600 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد تومو مونزي (الكاميرون)، تولت رئاسة الجلسة السيدة ميلون (الأرجنتين)، نائبة الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/65/336)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/65/38 و 208 و 209 و 268 و 218 و 334 و A/65/354-S/2010/466)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة** (تابع) (A/65/204 و A/C.3/65/L.7)

١ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): لاحظ أن تأنيث الفقر وشيوع الوفاة النفاسية والعنف ضد المرأة والقوالب النمطية الجنسية، والعنف الجنسي ضد المرأة جميعها عقبات تحول دون المساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف العالمية والالتزامات في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

٢ - وأضاف قائلاً إن الأزمتين المالية والاقتصادية وأزمة الطاقة والغذاء تجمعت لتفاقم أوجه عدم المساواة والتمييز اللذين تتعرض لهما النساء، لا سيما اللائي يعشن في المناطق الريفية. وأشار إلى أن تعقيدات الحالة تقتضي المساعدة من جانب المجتمع الدولي، في شكل زيادة المساعدات المقدمة للبلدان النامية للحفاظ على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي وحماية المصالح الأساسية للنساء والأطفال.

٣ - وقال إنه منذ أن أصبحت الجزائر أحد الموقّعين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٦، بذلت الحكومة جهوداً رئيسية لتعديل طائفة واسعة من القوانين والأنظمة لإزالة جميع الأحكام التي تميز ضد المرأة. وعلى سبيل المثال، تم تنقيح الدستور ليتيسر وصول المرأة إلى مناصب مختارة ومشاركتها بفاعلية في صنع القرار.

٤ - واستطرد قائلاً إنه تم أيضاً تنقيح قانون الأُسرة بصورة جوهرية لتحقيق مزيد من المساواة في العلاقات الأُسرية والمسؤوليات الأبوية. كما تم تجريم الاتجار بالبشر وإصلاح نظام السجون. وسحبت الجزائر تحفظاتها على الفقرة ٢ من المادة ٩ من الاتفاقية.

٥ - وأشار إلى أن التكافؤ في مواظبة الأولاد والفتيات على الدراسة بات أيضاً قريباً من التحقيق. كما خطت الجزائر خطوات واسعة في تحسين التغطية الصحية، مما أدى إلى انخفاض الوفيات النفاسية من ١١٧ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حيّة في عام ١٩٩٩ إلى ٨٦ لكل ١٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٨. وانخفضت وفيّات الأطفال أيضاً من ١٤٢ لكل ١ ٠٠٠ طفل عام ١٩٧٠ إلى ٢٣,٩ لكل ١ ٠٠٠ طفل عام ٢٠٠٨. وتلك المؤشرات ومؤشرات مشابهة أخرى تشهد على التزام الجزائر بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها.

٦ - **السيدة وردانغتياس** (إندونيسيا): قالت إن الاستعراضات الكثيرة التي نُفذت في عام ٢٠١٠ بشأن التقدم المحرز في بلوغ الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة والتنمية والسلام لجميع النساء، أبرزت أن المساواة بين الجنسين شرط أساسي ورئيسي للتنمية. وأضافت أنه على الرغم من بعض التقدم المشجع، لا تزال أوجه الإجحاف مستمرة بين المرأة والرجل ويلزم معالجة أوجه الإجحاف تلك من حيث أسبابها الجذرية التي تشمل الفقر والتحيز والتزاع باعتماد استراتيجيات عملية المنحى ونهج متكاملة تلبي احتياجات الجنسين في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن إنشاء جهاز الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خطوة إيجابية نحو تقوية الالتزام السياسي والتعددية اللازمتين لتعزيز المساواة بين الجنسين

والنهوض بالمرأة. وينبغي أن يعالج هذا الجهاز الجديد بإنصاف الشواغل الجنسانية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، مع مراعاة الاحتياجات والقدرات المختلفة لكل دولة من الدول الأعضاء.

٧ - ومضت قائلة إن الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل عنصر آخر حفاز للتعاون الدولي. وأضافت أن الأولويات الوطنية لإندونيسيا في مجال الصحة قد أُقيمت على أساس الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية وتعكس روح الاستراتيجية العالمية الجديدة وأهدافها.

٨ - وأشارت إلى أن جهود إندونيسيا لتعزيز النهوض بالمرأة وبالتالي التنمية الاجتماعية، طبقاً للإعلان الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة في منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا، تشمل المراسيم الرئاسية الصادرة للإسراع بتنفيذ الأولويات الإنمائية الوطنية لعام ٢٠١٠ وتعزيز العدل في برامج التنمية الوطنية. كما تم البدء على المستوى الوزاري في تنفيذ سياسات وبرامج للحد من عدم المساواة بين الجنسين وأُدخلت مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة التخطيط والميزنة الإقليمية. وأُدخلت برامج التمكين المجتمعي في المناطق الحضرية والمناطق الناقصة التنمية لمساعدة المرأة الفقيرة. كما أسفرت التشريعات المتعلقة بمكافحة العنف المترلي عن زيادة الوعي العام بانتهاك حقوق الإنسان للمرأة وتم وضع الحد الأدنى للمعايير اللازمة لحماية الخدمات المقدمة إلى ضحايا العنف من النساء والأطفال. غير أنه يقتضي قيام تعاون أوثق بين الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار بالبشر وإجراءات منسقة مع أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة القضايا الجنسانية.

٩ - **السيد كويللو كاميلو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن بلده بتاريخها الطويل في الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، فخورة بأنها استضافت مقر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة منذ إنشائه في عام ١٩٨٣ إلى أن تم حله مؤخراً أو دمجه مع جهاز الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأضاف أنه من المهم إجراء البحث والتدريب من داخل البلدان النامية حيث أنها تواجه تحديات رئيسية في النهوض بالمرأة. وأعرب عن الثقة في أن يستمر في سانتو دومينغو تمركز أنشطة البحث والتدريب التي يضطلع بها الجهاز الجديد. وأشار إلى أنه يأمل في أن يكون لعمل هذا الجهاز مزيداً من التأثير نتيجة توافر التمويل الثابت ووجود موظفين دائمين مشهود لهم بالكفاءة.

١٠ - وأضاف قائلاً إن حكومته قامت بدور رئيسي في إيجاد فرص متكافئة للرجال والنساء، من خلال الإصلاح المؤسسي والسياسة العامة، وبالتالي توفير الأساس اللازم للتنمية الاجتماعية. كما تم إنشاء مجلس وطني لتقديم التمويل والمشورة إلى مشاريع الأعمال الجزئية والصغيرة والمتوسطة الحجم وتقدم مراكز التدريب التقني والمهني في جميع أنحاء البلد دورات تدريبية في المجالات التقليدية وغير التقليدية.

١١ - وأشار إلى أنه في محاولة لمساعدة الشابات على الخروج من دائرة الفقر، فإن السياسات الرامية إلى الحد من عدد حالات حمل المراهقات حققت نجاحاً من خلال التثقيف وتحسين سبل الحصول على وسائل منع الحمل. كما تشمل التطورات الهامة الأخرى مراعاة منظور الجنس في المساواة بين الجنسين في جميع جوانب النظام الوطني للصحة كجزء من خطة السنوات العشر (٢٠٠٦-٢٠١٥) لوزارة الصحة واعتماد تدابير شاملة للقضاء على جميع أشكال العنف الجنسي.

١٢ - وقال إن اللجنة المشتركة بين وكالات حماية النساء المهاجرات مسؤولة عن التنسيق بين الوكالات الحكومية المشاركة في مكافحة الاتجار بالأشخاص والهجرة غير

النظامية. كما تشارك الجمهورية الدومينيكية بنشاط في المحافل الدولية المعنية بهذه المسألة وتقدم الدعم إلى ضحايا الاتجار من خلال مركز الاستشارات الشاملة.

١٣ - وأشار إلى أن دستور الجمهورية الدومينيكية وعد بمساواة حقيقية بين الرجل والمرأة، ومن المأمول فيه أن يصبح ذلك الوعد حقيقة واقعة.

١٤ - **السيدة فيري** (موناكو): قالت إنه من المهم التغلب على العقبات التي تحول دون تنفيذ منهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن الاستثمار في المرأة سيؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام وإنهاء الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والطويلة الأجل. وأشارت إلى أن جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سيساعد الدول الأعضاء على تحقيق تلك الأهداف من خلال تقديم المساعدة التقنية والتوجيه فضلاً عن التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة المسؤولين عن الأنشطة في هذا المجال.

١٥ - ورحبت بإطلاق الاستراتيجية العالمية المعنية بصحة المرأة والطفل. وأضافت أن سياسة حكومتها في مجال التعاون الدولي تقوم على تمويل الأنشطة المضطلع بها في أقل البلدان نمواً لبناء المستشفيات والمستوصفات وتدريب الموظفين الطبيين والوقاية من أمراض فقر الدم المنجلي والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونتيجة حملات زيادة الوعي والالتزام السياسي تم إحراز تقدم ملحوظ في الوقاية من ناسور الولادة. كما تمول حكومتها برامج لتحسين الحصول على التعليم والتدريب والائتمان الجزئي لمساعدة المرأة على القيام بدور نشط في المجتمع.

١٦ - وقالت إنه كما لاحظ المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، تجاوز العنف الجنساني الحدود والطبقة الاجتماعية والدين. وأضافت أن حكومتها في محاولتها علاج تلك المشكلة، قدمت مؤخراً مشروع قانون لتعزيز الإطار القانوني القائم لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال والأشخاص المعاقين، بما في ذلك جرائم الشرف وتشويه الأعضاء التناسلية للأُنثى والزواج بالإكراه والمعاقبة عليها.

١٧ - **السيد لوايزا باريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه تحقق تقدم كبير في السياسات الجنسانية لمساعدة النساء البوليفيات لا سيما النساء في المناطق الريفية والنساء من السكان الأصليين. غير أن المرأة من السكان الأصليين لا تزال تعاني من التمييز والتفرقة الاجتماعية. وطالب بالاعتراف بالعمل المترلي غير المدفوع الأجر الذي تقوم به المرأة بوصفه مسؤولية اجتماعية مشتركة ومساهمة بالغة الأهمية للمرأة في التنمية حيث أن مثل هذا العمل يخفف من الآثار السلبية للأزمات الراهنة.

١٨ - ومضى قائلاً إن حكومته نفذت إجراءات على جميع المستويات لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه ولتعزيز تمتعها التام بجميع حقوق الإنسان. وأضاف أنه لكي تستطيع المرأة ممارسة حقوق الإنسان، من الضروري احترام المساواة بين الجنسين. وأضاف أن مجلس حقوق الإنسان أثنى على حكومة بوليفيا للتقدم المحرز فيما يتعلق بتكافؤ الفرص كما يتبيَّن من الحقيقة القائلة بأن المرأة تشغل حالياً ٥٠ في المائة من المناصب الوزارية، بما فيهن النساء من السكان الأصليين، وتشكّل ٤٥ في المائة من عدد أعضاء مجلس الشيوخ، و ٢٣ في المائة من أعضاء مجلس النواب. كما يتضمن الدستور ٢٥ مادة بشأن المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تلك التي تضمن حقوقاً أخرى لتشجيع مشاركة المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يعترف الدستور بحق المرأة في امتلاك الموارد الطبيعية والأراضي. وتُبذل جهود، بمساعدة وسائط الإعلام، لإبلاغ جميع النساء بحقوقهن ومسؤولياتهن ولتعزيز

وجود صورة إيجابية للمرأة والمساواة بين الجنسين في الحياة العامة والحياة الخاصة.

١٩ - واستطرد قائلاً إن الدستور أرسى أيضاً حق المرأة البوليفية في رعاية أُمومة مجانية ومأمونة، مع مراعاة مختلف الآراء والممارسات الثقافية. وبمساعدة الأموال المستمدة من الموارد الطبيعية المؤممة، أنشأت الحكومة خطة قسائم صرف للأُمهات والأطفال، وقدمت مساعدات إلى ٠٠٠ ٥٥٠ امرأة وطفل في عام ٢٠١٠.

٢٠ - **السيد بادجي** (السنغال): قال إن الاجتماع العام الرفيع المستوى الأخير للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لاحظ التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٣، لكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. وأضاف أن مشاركة المرأة أساسي للتنمية الوطنية، غير أن المرأة لا تزال ناقصة التمثيل في المجال الاقتصادي بل ومستبعدة تماماً من عمليات صنع القرار وغالباً ما يتم تحويلها للقيام بأدوار هامشية في مجال التعليم والمسائل المجتمعية.

٢١ - وأشار إلى أن إنشاء جهاز الأمم المتحدة الجديد للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حيوي لتحسين اتساق وتوحيد الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة. وأعرب عن الأمل في أن يشجع الجهاز الجديد الدول الأعضاء على مراعاة قضايا الجنسين في جميع استراتيجياتها الإنمائية.

٢٢ - ومضى قائلاً إنه من غير المقبول في القرن الحادي والعشرين أن يستمر انتهاك الحقوق الأساسية للمرأة. وأعرب عن تصميم السنغال على مكافحة العنف ضد المرأة من خلال حملات زيادة الوعي والتثقيف والتشريع. وأضاف أن بلده يرحب بالاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل وبالتزامات التمويل المقدمة في اجتماع القمة الأخير لمجموعة الثمانية. وأشار إلى أن قانون المساواة بين الجنسين، المعتمد في أيار/مايو ٢٠١٠، ينص على التكافؤ التام في جميع المؤسسات المنتخبة كلياً أو جزئياً. كما أن المبادرات السياسية والتشريعية والدستورية الأخرى وغيرها من التطورات تم تقديمها لتحسين حصول المرأة على العدل والتعليم والعمل والرعاية الصحية ضمن أمور أخرى.

٢٣ - **السيدة ميلارد - وايت** (ترينيداد وتوباغو): قالت إن حكومتها ملتزمة بوجه خاص بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أسفرت أنشطة الدعوة والتثقيف العام المضطلع بها في هذا المجال عن صياغة سياسة وطنية فيما يتعلق بنوع الجنس والتنمية والتي اعترفت بالطابع الشامل لقضايا الجنسين وحددت تدابير لدمج مساهمات النساء بصورة شاملة في التنمية الوطنية. وجاء انتخاب أول أُنثى رئيسة للوزراء في هذا البلد، السيدة كاملا بيرساد - بيسار، أفضل مثال لتمكين المرأة في ترينيداد وتوباغو.

٢٤ - وأضافت قائلة إن الحكومة تواصل وضع مبادرات للقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس وزيادة معرفة النساء والرجال بحقوقهم ومسؤولياتهم القانونية وتحسين أوجه الانتصاف للتعويض في حالات الإساءة. كما استُخدمت وسائط الإعلام الجماهيري لتعزيز المساواة بين الجنسين ونبذ العنف ووجود الاحترام والفهم المتبادل بين الجنسين. أما برامج الإذاعة والتلفزيون التي تحمل عنوان ''قضايا الجنس على جدول أعمالك''، فإنها هامة بوجه خاص: فهي تركز على الدور الهام للرجل في تحقيق المساواة بين الجنسين. كما قُدِّمت برامج تدريبية لزيادة الوعي ومراعاة الفوارق بين الجنسين لخدمة الموظفين الرئيسيين العاملين في وسائط الإعلام والمحاكم والشرطة والخدمات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات.

٢٥ - وأشارت إلى أن الحكومة ملتزمة بإنفاذ المساواة بين الجنسين من خلال قانون تكافؤ الفرص. أما القوانين الجنسانية والمدنية والإدارية في مجالات الزواج والعنف المترلي والمعونة والمشورة القانونية والأُمومة وعلاقات المعاشرة الزوجية والأُسرة والجرائم الجنسية والسلامة المهنية والصحة، فإنها تنص على منع العنف ضد المرأة واستئصاله والمعاقبة على ارتكابه.

٢٦ - واستطردت قائلة إن نحو ٥٠ برنامجاً للنساء وذوي الدخل المنخفض والعاطلات تقدم التدريب في مجالات الزراعة والسياحة ورعاية كبار السن، وكذلك في قطاعات غير تقليدية كالبناء والأمن. كما زادت مشاركة المرأة في القيادة الوطنية وصنع القرار. وفي مقاعد مجلس النواب، شغلت المرأة ٢٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ مقابل ١١,١ في المائة في عام ٢٠٠١. كما تقلدت المرأة مناصب القيادة وصنع القرار في المؤسسات المالية في القطاعين العام والخاص.

٢٧ - وأضافت قائلة إن التعليم الابتدائي عام. ويتمتع الذكور والإناث بفرص متكافئة في الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي. ويتخرج من تلك المؤسسات عدد من النساء أكبر من عدد الرجال، لكن لا يزال يتعين بعد ترجمة هذه الحقيقة إلى تمثيل متكافئ في التوظيف على كافة المستويات. ويلزم إجراء تحسين في هذا المجال.

٢٨ - وقالت إنه على الرغم من أن خدمات المستشفيات ميسرة ومتاحة دون أية تكلفة، فإن المسائل المتعلقة بالصحة تشكل عائقاً للنهوض بالمرأة وتمكينها، لا سيما فيما يتصل بدور المرأة كمقدمة رعاية لأفراد الأُسرة المرضى. وقد وجهت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ انتباه الجمعية العامة إلى التأثير الضار للأمراض غير المعدية على النهوض بالمرأة. واعترف قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦٥ بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها بالتأثيرات الاجتماعية الاقتصادية لتلك الأمراض على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعا إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠١١ بشأن الأمراض غير المعدية.

٢٩ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إنه منذ خمسة عشر عاماً، أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٥ بشأن التنمية البشرية لأول مرة على دور القضايا الجنسانية في التنمية. وبُذلت منذ ذلك الحين جهود كثيرة لمساواة الجنسين في الفرص، لكن لا يزال هناك أيضاً الكثير مما ينبغي القيام به. وعلى الصعيد متعدد الأطراف، أسفرت الجهود الجارية عن صدور العديد من الوثائق في عام ٢٠١٠: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار لجنة مركز المرأة بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة، وقرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن الوقاية من الأمراض النفاسية والاعتلال وحقوق الإنسان والقضاء على التمييز ضد المرأة.

٣٠ - وأشارت إلى أن الدستور في كولومبيا يجسد مبادئ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء. كما يقوم مكتب مستشار رئيس الجمهورية التابع لها المعني بالمساواة بين الجنسين بأنشطة من أجل النهوض بالمرأة. وتشمل الإجراءات الإيجابية المعنية بالعمالة وتنمية المشاريع برامج لتقديم القروض والتدريب لصاحبات المشاريع الجزئية من النساء بالإضافة إلى الائتمان الجزئي الذي يقدمه بنك الائتمان الجزئي ''*Banca de Oportunidades*'' وأسواق الائتمان الجزئي الوطنية والإقليمية. وعملت حكومة كولومبيا أيضاً بالتعاون مع النقابات وشركات القطاع الخاص لوضع ''جدول أعمال للمساواة في العمل''، والذي يدعو إلى اعتماد تدابير لضمان إدراج المرأة في سوق العمل. وفي مجال منع العنف ضد المرأة، عملت الحكومة مع وكالات التعاون الدولية لوضع برنامج لمعرفة المرأة بحقوقها وأنشأت هيئة لتنسيق جهود الكيانات الحكومية التي تقدم خدمات لضحايا العنف من النساء. كما سنّت قوانين ترمي إلى منع

العنف الجنسي ضد الأطفال وتقديم الرعاية لضحايا ذلك العنف وتغليظ العقوبات المتعلقة باستغلال الأطفال والمراهقات في أعمال الجنس ومنع العنف ضد المرأة.

٣١ - وأعربت عن ترحيب كولومبيا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي ليس من المطلوب منه مجرد وضع جدول أعمال جنساني شامل لتمكين المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة، بل أيضاً وضع جدول أعمال متسق وفعال للنهوض بالمرأة في أنحاء العالم.

٣٢ - **السيدة موهمبوندو** (بوروندي): قالت إن بوروندي لم تقبل فحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بل دونت أيضاً المبادئ الواردة في تلك الصكوك في دستورها. كما تعمل قطاعاً بقطاع على إزالة العقبات التي تعترض النهوض بالمرأة، بما في ذلك العنف الجنسي. وتعكف حكومة بوروندي، بمساعدة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى، على وضع استراتيجية وطنية متعددة القطاعات لمكافحة العنف ضد المرأة، وتلقت مؤخراً تمويلاً لتنفيذها من الصندوق الاستئماني لدعم إجراءات القضاء على التمييز ضد المرأة. كما أنها بصدد إنشاء مركز تجريبي لتقديم خدمات شاملة إلى ضحايا العنف القائم على أساس نوع الجنس. وتشغل المرأة حالياً ٣٢ في المائة من المقاعد في الجمعية الوطنية، و ٤٤ في المائة من المقاعد في مجلس الشيوخ، و ٤٢ في المائة من الحقائب الوزارية، كما تم إحراز تقدم على الصعيد المحلي نتيجة الإصلاحات الانتخابية لعام ٢٠٠٩. أما الحواجز الثقافية، فإنها تبدو آخذة في الضعف أيضاً، غير أنه على الرغم من دلائل التقدم هذه، لا تزال هناك تحديات أخرى.

٣٣ - **السيدة بهوروما** (زمبابوي): قالت إن زمبابوي جعلت من الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية حجر الزاوية في استراتيجياتها الإنمائية. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، لا تزال زمبابوي تستثمر كثيراً من مواردها الخاصة لتعزيز المساواة وتمكين المرأة. وتواصل سياستها الوطنية الجنسانية لتعزيز مراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسي. كما قدمت في عام ٢٠٠٩ تقريراً موحداً عن تنفيذها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٤ - وأشارت إلى أنه على الرغم من جميع الجهود المبذولة، لا تزال زمبابوي تعاني بشدة من قوالب نمطية جنسانية سائدة، ومن العنف ضد المرأة ومن نقص تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار، ومن نقص مشاركة الذكور في حوارات تقدمية ومن توزيع العمل غير المدفوع الأجر بين النساء والرجال على نحو مجحف. وأضافت أن وفدها يؤمن بأن مفتاح التغلب على هذه المشاكل يكمن في التمكين الاقتصادي.

٣٥ - واستطردت قائلة إن زمبابوي لا تزال ملتزمة بالتعاون مع جميع البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين في محاربة الاتجار بالنساء والفتيات، وتشارك بنشاط في تعزيز استجاباتها الوطنية ودون الإقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. كما أنها ترحب بخطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠١٠.

٣٦ - وقالت إن الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال لا تزال مرتفعة في زمبابوي، ويناشد وفدها المجتمع الدولي التعاون في الحد من ارتفاع معدل أمراض النساء ومن بينها ناسور الولادة. وأضافت أنه يمكن عمل الكثير للقضاء على ناسور الولادة من خلال تحسين النظام الصحي وإنهاء زيجات الأطفال وعدم التشجيع على حمل المراهقات.

٣٧ - وأشارت إلى أن وفدها يرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعربت عن الأمل في أن يظل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن أولويات الجهاز الجديد. وطالبت بضرورة إعطاء

الأمم المتحدة جميع الموارد المالية والتقنية اللازمة للنهوض بقضايا المرأة على الصعيد القطري. وحثت، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على إيلاء الأولوية لتعزيز القدرات في جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والمنطقة الجغرافية وتحليلها واستخدامها مما يتيح وجود سياسات وتخطيط وبرمجة على نحو أفضل وهو ما تحتاج إليه زمبابوي بصورة ملحة.

٣٨ - **السيد وولف** (جامايكا): قال إن جامايكا ترحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأعرب عن الأمل في أن يكون هناك انتقال سلس دون توقفات للبرامج مما قد يؤثر بصورة ضارة على البلدان النامية.

٣٩ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من الموارد المحدودة وآثار الأزمة الاقتصادية والمالية، أحرزت جامايكا تقدماً في عدد من المجالات، من بينها جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. ويجري حالياً بذل جهود للقضاء على القوالب النمطية الجنسية والاتجاهات الثقافية السلبية والممارسات التمييزية الأخرى من خلال حملات التثقيف العام الجارية عن طريق وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية. وعلى سبيل المثال، قدمت جامايكا مؤخراً برنامجاً وطنياً يُطلق عليه ''انطلاقة جديدة لجامايكا'' لتشجيع إحداث تغييرات إيجابية في السلوكيات وبسط تأثير القيم الأساسية الوطنية.

٤٠ - وأشار إلى أنه لمكافحة استمرار ارتفاع مستوى العنف ضد النساء والفتيات، أصدرت جامايكا عام ٢٠٠٩ قانون الجرائم الجنسية الذي ينشئ أحكاماً جديدة لمقاضاة مرتكبي الاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى، كما عقدت دورات تدريبية وجلسات توعية للقضاة وموظفي إنفاذ القوانين والمدّعين والمدرسين وعمال الرعاية الصحية والاجتماعية والصحفيين، بمساعدة تقنية من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، كمشارك في مشروع ''تعزيز المساءلة في الدولة والإجراءات المجتمعية للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس في منطقة الكاريبي''.

٤١ - وقال إن جامايكا ملتزمة بضمان التنفيذ الفعال للقوانين القائمة وإعطاء الأولوية لإصدار القوانين العالقة وتنفيذها، وكذلك رصد وتقييم فاعلية إنفاذ القوانين والبرامج المتعلقة بمنع العنف الجنسي وتوفير الإنصاف في هذا الشأن. وكجزء من الجهود الجارية للقضاء على التمييز القائم على أساس نوع الجنس، أضافت في عام ٢٠٠٩ مكتباً للذكور إلى مكتب شؤون المرأة.

٤٢ - واستطرد قائلاً إن جامايكا تواصل ضمان بناء القدرة للنساء في المجتمعات الحضرية والريفية على السواء، وتبذل كل جهد لتلبية احتياجات المرأة الريفية، بما في ذلك ضمان تمثيلها على جميع مستويات المنظمات المشاركة في التنمية والتخطيط. ومن أجل معالجة التمييز ضد المرأة في الحياة العامة، شاركت جامايكا في العديد من المنظمات المحلية والدولية، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، في تنفيذ برامج في هذا المجال.

٤٣ - **السيد حبيب** (لبنان): قال إن السلام شرط أساسي لتنفيذ إعلان بيجين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووجّه الانتباه إلى النساء اللائي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي، وشدد على الحاجة إلى ضمان حقوقهن غير القابلة للتصرف والمعاقبة على جميع انتهاكات تلك الحقوق. وأضاف أن الحكومات والقطاع الخاص يدركان جيداً أن لتمكين المرأة تأثير كبير على إنتاجية المجتمع وعلى التنمية الاقتصادية. ولا يمكن لأي مجتمع تحقيق إمكاناته الاقتصادية والاجتماعية بالكامل إلا عندما يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية. كما أن المساواة بين الجنسين وسيلة أساسية لتحقيق التنمية

المستدامة والسلام والأمن. وأضاف أن لبنان تؤمن بضرورة مراعاة المساواة في جميع أنشطة الأمم المتحدة وأثنى على إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي سيساعد، في جملة أمور، على تبسيط القرارات داخل المنظمة بشأن قضايا المرأة.

٤٤ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من التقدم المحرز نحو القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة، بقي العديد من التحديات. كما كشفت الإحصاءات عن أنه بسبب التمييز القائم على أساس نوع الجنس، حُرم كثير من الفتيات من الحصول على التطعيمات، والتعليم والرعاية الصحية، وأنه من المرجح تعرُّض النساء بين سنّ ١٥ و ٤٤ عاماً لبتر جزء من الأعضاء التناسلية أو القتل على يد الرجال على نحو أكثر مما يتعرضن له نتيجة الحروب أو السرطان أو حوادث المرور على الطرق. ومن ثم يجب زيادة الجهود لتحميل مرتكبي العنف ضد المرأة المسؤولية عن هذه الأعمال وتوفير العدل لضحاياهم. كما تؤيد لبنان بقوة حملة الأمين العام للقضاء على العنف ضد المرأة بحلول عام ٢٠١٥.

٤٥ - وأكد أن مكافحة العنف ضد المرأة ضمن أولويات حكومة لبنان التي أقرت مؤخراً تشريعاً يجرّم جميع أشكال العنف المترلي وتقديم مرتكبيه إلى ساحة العدالة. كما تم إنشاء وحدة خاصة لمكافحة هذا العنف وحماية الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٤٦ - وقال إن لبنان يؤمن بأن تعليم المرأة والفتاة أداة حيوية في مكافحة العنف ضد النساء، حيث أنه يمكِّن المرأة من تغيير مجتمعاتها إلى الأفضل. وفي هذا الصدد، فإن التفرقة بين الذكور والإناث في القيد في التعليم آخذة في الانخفاض: فقد بلغت معدلات القيد في المدارس الابتدائية في لبنان ٩٧ في المائة عام ٢٠٠٥، بنسبة ٩٨ في المائة من الأولاد و ٩٤ في المائة من الفتيات في المدارس.

٤٧ - **السيدة كولونتاي** (بيلاروس): قالت إن بلدها يرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويأمل أن يتم قريباً إجراء انتخابات المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أن المجلس المعني بحقوق الإنسان يلعب دوراً هاماً في وضع نهاية للتمييز ضد المرأة. وأعربت عن تأييد بيلاروس نظر المجلس في حالة المرأة في سياق الاستعراض الدوري الشامل.

٤٨ - ومضت قائلة إن العنف ضد المرأة ينتهك حقوقها وحرياتها ويعوق أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأضافت أن تنفيذ الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أحد سبل منع العنف ضد المرأة.

٤٩ - وقالت إن بيلاروس أنشأت شبكة من مؤسسات الخدمة الاجتماعية تقدم جميع أنواع المساعدة إلى ضحايا العنف ضد المرأة. كما يتلقى عمال الخدمات الاجتماعية في وكالات الرعاية الصحية والتعليم وإنفاذ القانون تدريباً شاملاً للتعامل مع النساء ضحايا العنف. ويجري بنشاط تنفيذ حملات الإعلام وتثقيف الجمهور لمنع العنف المترلي والاتجار بالنساء.

٥٠ - وأشارت إلى أن بيلاروس حصلت على أعلى ترتيب في الاتحاد السوفياتي السابق، بسبب الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين التشريع الوطني وإدماج المعايير القانونية الدولية في القانون الداخلي. كما تتمتع المرأة فيها بفرص متكافئة في الوصول إلى التعليم والتدريب المهني. وتمت مراجعة المقررات الدراسية والكتب المدرسية للتأكد من خلوها من القوالب النمطية الجنسانية. وفي بيلاروس، بلغت نسبة الفتيات إلى الرجال ممن يدرسون في مؤسسات التعليم العالي ١٤٤ إلى ١٠٠. كما أن بيلاروس واحدة من بين ٢٧ بلداً في العالم حققت المؤشر المستهدف لمشاركة المرأة في صنع القرار.

٥١ - وقالت إنه على الرغم من التقدم المحرز بشأن قضايا المرأة، تشمل المسائل التي ما زال يتعين معالجتها القوالب النمطية الجنسانية والعنف القائم على أساس نوع الجنس، لا سيما ضد الفئات الضعيفة من النساء كالأقليات الإثنية واللاجئات وملتمسات اللجوء. وتخلّف تلك الفجوات تأثيراً سلبياً على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - **السيدة السويدي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن قضايا المرأة في لبّ السياسة الإنمائية في الإمارات العربية المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة في المناطق الريفية. ويكفل الدستور للمرأة المساواة في التوظيف والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وغيرها من المجالات. وأضافت أن الإمارات العربية المتحدة تسعى جاهدة لزيادة تمكين المرأة وقد سنَّت تشريعاً يشترط، ضمن أمور أخرى، حق المرأة في إجازة الأُمومة ورعاية الطفل. كما أُنشئت آليات وهيئات وطنية لتعزيز قضايا المرأة وتحققت بالفعل الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٣ - واستطردت قائلة إن المرأة في الإمارات العربية المتحدة تشارك في صنع القرار الوطني على أعلى المستويات. فهناك أربع عضوات في البرلمان و ٢٢ في المائة من أعضاء المجلس الاتحادي الوطني من النساء. وتمثل النساء البلد كسفيرات في هيئات الأمم المتحدة وفي منظمة التجارة العالمية، ويشكلن ٦٦ في المائة من موظفي الخدمة المدنية، حيث يشغلن ٣٠ في المائة من الوظائف العليا. كما أن المرأة ممثلة بصورة بارزة في التعليم والقوات المسلحة وفي القطاع الخاص.

٥٤ - وأشارت إلى أن الإمارات العربية المتحدة نفذت استراتيجية وطنية ناجحة لمكافحة الاتجار بالبشر وتعمل على محاربة العنف ضد المرأة. كما أُنشئت محاكم متخصصة للأُسرة بالإضافة إلى أماكن لإيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي.

٥٥ - **السيدة برغوتي** (المراقب عن فلسطين): قالت إنها كانت تأمل في إبراز تطورات إيجابية فيما يتعلق بالمرأة الفلسطينية لكنها لا تستطيع ذلك حيث أن حالة المرأة حالياً لا تزال حرجة ومن ثم تقتضي إجراءً عاجلاً من جانب المجتمع الدولي. والمحن التي تواجهها آلاف المعذبات الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن فصلها عن المسائل التي عليهن معالجتها كنساء. فقد تدهورت في العام الماضي جميع جوانب الحياة اليومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية بسبب الاحتلال الإسرائيلي أساساً وتكثيف السياسات الإسرائيلية المناهضة للسكان. وتحملت الفلسطينيات حدة الأزمة الإنسانية الفظيعة في الأراضي الفلسطينية لا سيما في قطاع غزة وتأثرن بشدة بانتهاكات حقوق الإنسان بانتظام التي ترتكبها إسرائيل. كما انتهكت إسرائيل بصورة مستمرة على نحو بالغ العنف والوحشية حقهن في الحياة والعودة إلى ديارهن وممتلكاتهن وحقهن في الحياة وسبل المعيشة والإسكان والتعليم والصحة والتنمية وحرية التنقل. وتستمر المعاناة الإنسانية التي لا تُطاق في قطاع غزة نتيجة العدوان العسكري الإسرائيلي الذي انطلق في عام ٢٠٠٨ والذي قُتل فيه أكثر من ١ ٤٠٠ شخص من بينهم مئات النساء والأطفال الأبرياء وأصيب فيه أيضاً ٥ ٥٠٠ من السكان. كما أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين قد ضاعفت من التأثير الخطير للحصار غير القانوني الجاري لغزة. ومن ثم لا تزال الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية للنساء الفلسطينيات صعبة جداً.

٥٦ - ومضت قائلة إن الحياة في الضفة الغربية لا تزال أيضاً غير محتملة. وفي جملة أشياء أخرى، فإن تشييد المستوطنات غير القانونية وجدار الفصل العنصري وهدم المنازل وترويع المستوطنين للفلسطينيين الأبرياء يخلّف آثاراً سيئة على النهوض بالمرأة الفلسطينية وتمكينها.

٥٧ - وأضافت تقول إنه منذ عام ١٩٦٧، تم احتجاز نحو ٢٥ في المائة من مجموع السكان الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن معظم الذين سجنتهم إسرائيل من الرجال غالباً، فإن النساء هن اللائي يتحملن الأعباء الاجتماعية والمالية والمسؤولية المضافة في رعاية أُسرهن.

٥٨ - وأشارت إلى جميع النساء الفلسطينيات يكافحن بشدة للعيش في فلسطين مستقلة وحرة وديمقراطية تستطعن فيها زيادة التركيز على تقدمهن ومساواتهن وتمكينهن. غير أنهن لا يستطعن تحقيق أهدافهن بمفردهن. ومن ثم فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى إرغام إسرائيل على إنهاء احتلالها. وعندها حينئذ تستطيع المرأة الفلسطينية تحقيق أحلامها وتطلعاتها الشخصية في العيش في دولتها فلسطين مع وجود القدس عاصمة لها.

٥٩ - تولى رئاسة الجلسة السيد تومو مونزي (الكاميرون)

٦٠ - **السيد كريستيان** (غانا): قال إنه على الصعيد العالمي، لا يزال عدم التوازن بين الجنسين في شغل مناصب صنع القرار وإدارة النزاع قائماً، ولا تزال المرأة تشكل غالبية الفقراء، وتفتقر في بعض البلدان إلى الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، مما يزيد من تعرضها للصدمات الاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل، لا يزال إصدار إحصاءات دقيقة في حينه، لا سيما الإحصاءات الجنسانية، يشكل تحدياً رهيباً لكثير من البلدان.

٦١ - وأضاف قائلا إن المرأة تشكل نحو ٨٠ في المائة من قوة العمل غير النظامية لغانا في القطاعات الإنتاجية وتسيطر على ٥٠ في المائة من قطاعات الأعمال غير النظامية. غير أنها لا تزال تواجه صعوبات في الحصول على الائتمانات مما يحول دون تحقيق مساهمتها بالكامل في تنمية اقتصاد البلد. ولمواجهة هذه الحالة، أنشأت الحكومة برامج لتزويد النساء بالائتمان الجزئي والقروض الصغيرة ومعدات تجهيز الحاصلات الزراعية وتعزيز قدرة المرأة من خلال التدريب وتقاسم المعلومات.

٦٢ - وقال إن غانا، تصميما منها على التصدي لانتهاكات حقوق المرأة، صدقت على مجموعة من القوانين من بينها قانونيّ مكافحة العنف المترلي والاتجار بالبشر وحظر جميع أشكال العنف والاتجار والمعاقبة عليها وتوفير الإنقاذ وإعادة التأهيل للضحايا. وبدعم من شركاء التنمية وبعض وكالات الأمم المتحدة، تنفذ غانا خطة عمل وطنية بشأن العنف المترلي ويجرى إنشاء أمانة عامة لمكافحة الاتجار بالبشر.٦٣ -

وأشار إلى أن مشاركة المرأة في الإدارة وصنع القرار تحظى بالأولوية من خلال برامج لتقديم الدعم والتدريب إلى النساء المشاركات في انتخابات المناطق والانتخابات الوطنية. ولضمان تخصيص موارد ملائمة للقضايا الجنسانية تعزز غانا الميزنة التي تستجيب لقضايا الجنسين داخل الوزارات والإدارات والوكالات. ولتعزيز صنع القرار القائم على البينة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تقوم الحكومة بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في جميع المناطق ولكي تعمل تلك الإجراءات على نحو مثالي، تدعو الحاجة إلى تعزيز التعاون مع شركاء التنمية والمانحين وأصحاب المصلحة وتقديم الدعم التقني والمالي إلي البرامج الحكومية. ومن ثم ينبغي فحص آليات تمويل بديلة وتقاسم أفضل الممارسات.

٦٤ - وأشار إلى أن الحكومة تعتزم أيضاً تكثيف الدعوة وزيادة الوعي بشأن حقوق المرأة وإطلاق شبكة المرأة المعنية بالسلم والأمن لزيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار في البلد. كما تعتزم بناء مركزيّ إيواء في أكرا ومزيد منها في جميع أنحاء البلد لتوفير الحماية للضحايا من النساء.

٦٥ - وقال إن هناك علاقة صريحة بين الفقر وانخفاض مستويات المعيشة وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين

والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة للدول. وعلى سبيل المثال، فإن للأنشطة التي تضطلع بها المرأة المتعلمة والماهرة مع الوصول إلى الموارد المالية، تأثير مباشر على الصحة والتغذية وفرص حصول أطفالها على التعليم. وبناء عليه، هناك حاجة إلى تعزيز قدرة الحكومات ومواردها لتحقيق المساواة في جميع القطاعات.

٦٦ - **السيدة رومولوس** (هايتي): قالت إنه على الرغم من أن ٥١,٨ في المائة من سكان هايتي من الإناث وأن هناك في المناطق الحضرية ١٠٠ امرأة، مقابل كل ٨٦ رجلاً، لا يزال الرجال يسيطرون على الحياة السياسية ولا تزال هايتي بعيدة عن تحقيق نسبة ٣٠ في المائة لوجود المرأة في أدوار صنع القرار. ومع ذلك، تبذل الحكومة جهوداً لعكس هذه الحالة من بينها تقديم حوافز مالية إلى الأحزاب السياسية.

٦٧ - وأضافت قائلة إن المرأة الهايتية في المناطق الحضرية والريفية على السواء تتحمل عبئاً غير متناسب في رعاية أفراد أسرتها في ظل حالة من الفقر والبطالة. وقد حث صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على ضرورة منح الأولوية للمرأة الهايتية في الوصول إلى برامج توفير العمل والائتمان وفرص التدريب ودعا إلى أن يستهدف نظام الضمان الاجتماعي المرأة على نحو أفضل. وبالتعاون مع شعبة التعاون الاقتصادي والإدماج، شجعت الحكومة على تقديم الدعم المالي إلى صاحبات المشاريع، لا سيما لإرسال أطفالهن إلى المدرسة.

٦٨ - ومضت قائلة إن الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وضع ضغطاً كبيراً على عاتق المناطق الريفية حيث أن الأمن الغذائي يتعرّض للخطر لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين. ولذلك يتعين توسيع نطاق المشاريع في المناطق التي لم يضربها الزلزال، مع التركيز على الإنتاج المحلي للحد من الاعتماد على الواردات. ومساهمة المرأة الهايتية رئيسي في هذا المجال.

٦٩ - وأشارت إلى أن النساء والفتيات اللائي يعشن داخل مخيمات في المناطق التي ضربها الزلزال أصبحن أيضاً ضحايا للعنف الجنسي. وقد نجحت الشرطة الوطنية في هايتي بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الحد من هذه الحوادث. وبدأت وزارة شؤون المرأة حملة واسعة لزيادة الوعي بمناهضة العنف الجنسي، لا سيما في المناطق التي ضربها الزلزال. وأرسلت نحو ١٠٠ ضابط إلى مراكز الإيواء في العاصمة وحولها للتحقيق في حالات محددة، بهدف الوقاية في المستقبل وتوفير الرعاية للضحايا ومقاضاة مرتكبي تلك الأعمال.

٧٠ - وقالت إنه تم إجراء إصلاحات في القانون الجنائي لضمان احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ففي عام ٢٠٠٥، جرى تغيير حالة الاغتصاب من انتهاك الكرامة إلى جريمة بحق الشخص. ومن أجل مكافحة خوف الضحايا من النساء من انتقام مهاجميهم، شنت وزارة شؤون المرأة حملة في المدارس ووسائط الإعلام للقضاء على القوالب النمطية الجنسية.

٧١ - **السيد أبو الحسن** (الكويت): قال إن دستور الكويت ينص على أن جميع الناس يتمتعون بحقوق وواجبات متساوية بصرف النظر عن نوع الجنس أو المنشأ أو اللغة أو الدين ويضمن أيضاً حقوق الأمومة وحقوق الطفل.

٧٢ - وأضاف قائلاً إن المرأة الكويتية تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية، لا سيما فيما يتعلق بحقوقها السياسية والمدنية وبالتعليم، وتتقلد مناصب قيادية عديدة، بما فيها على المستوى الوزاري، وتشغل مواقع بارزة في النظام القضائي والسلك الدبلوماسي والشرطة والقوات المسلحة. وعلى الرغم من عدم تخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان، فإنها لا تزال تشكل ٨ في المائة من أعضاء البرلمان المنتخبين.

٧٣ - واستطرد قائلاً أما في القطاع الخاص، فإن الكويت تحتل المرتبة الأولى بين بلدان الخليج من حيث مشاركة المرأة

في قوة العمل والحياة الاقتصادية. كما تدير المرأة الكويتية شركات رئيسية. وضمان مشاركة المرأة في المجتمع أمر أساسي. وستواصل الكويت العمل لتحقيق تلك الغاية، وستواصل، علاوة على ذلك، المساهمة في هيئات الأمم المتحدة تلك التي تعالج قضايا المرأة.

٧٤ - **السيد محمد** (ملديف): قال إنه ينبغي أن يتضمن تمكين المرأة نهجاً ثلاثي الأبعاد لتعزيز المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإن التقدم في تلك المجالات أساسي للقضاء على الفقر والبطالة.

٧٥ - وأشار إلى أن مشاركة المرأة في قوة العمل في ملديف تضاعفت تقريباً في العشرين عاما الماضية، ومنح هذا التطور البلد القدرة على تحمل صدمات اقتصادية عصيبة. وأضاف أن ملديف ستواصل وضع سياسات لتحقيق شروط العمل العادلة والمأمونة والمساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة وتكافؤ الفرص من أجل الرقي الذي يستحقه كل مواطن طبقاً للدستور. ومع ذلك، يستمر تضاؤل فرص الوصول إلى السوق وزيادة التعرض للجريمة وفقدان المزايا الموجهة للأسرة مما يعوق مشاركة المرأة في سوق العمل.

٧٦ - وقال إن المرأة ممثلة تمثيلاً ضعيفاً في البرلمان، مما أسفر عن عدم إدراج مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية. غير أن البلد ملتزم بالكامل بتشجيع مشاركة المرأة بنشاط في مواقع القيادة وصنع القرار على جميع المستويات.

٧٧ - وأضاف قائلاً إن البرلمان وقّع على نداء في عام ٢٠٠٩ يدعو إلى إنهاء العنف ضد المرأة واعتمد قراراً بشأن هذا الموضوع. غير أن الدراسات بيّنت أن واحدة من كل ثلاثة نساء في ملديف، بين ١٥ و ٤٩ عاماً، تعاني من العنف البدني أو الجنسي في مرحلة ما من مراحل حياتها، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على الأطفال. وقد أقرت ملديف مؤخراً مشروع قانون بشأن العنف المترلي، يسمح لأول مرة برصد الحالات. ويجري التخطيط لإيجاد أشكال أخرى ملموسة من الوقاية والحماية والعلاج لضحايا العنف والاتجار.

٧٨ - واستطرد قائلاً إن هناك نقص في البيانات المتعمقة بشأن احتياجات المرأة ومركزها في البلد، مما يسفر عن سياسات غير عليمة لا تعالج سوى أعراض التهميش بدلاً من استئصال أسبابه. وأضاف أن الشركاء مدعوون للعمل مع ملديف لإصدار دراسة رئيسية تبحث الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني للمرأة في البلد من زاوية نوعية.

٧٩ - **السيد راكوفسكي** (الاتحاد الروسي): أعرب عن ترحيب بلده بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واعتقاده بضرورة تنظيم انتخابات المجلس التنفيذي ليتسنى انتخاب ثلث أعضاء المجلس كل سنة. وطالب بضرورة تحديد مدة بقاء كل بلد في المجلس عن طريق القرعة. وأشار إلى أن لجنة مركز المرأة ساحة فريدة لإجراء حوار بنَّاء بشأن قضايا الجنسين بين جميع الدول المهتمة بهذا الأمر.

٨٠ - وأشار إلى أنه تم النظر في التقرير الدوري السادس والسابع الموحد للاتحاد الروسي خلال الدورة السادسة والأربعين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتجري الوزارات والوكالات المعنية تحليلاً للملاحظات الختامية للجنة.

٨١ - وأضاف قائلاً إن التدابير المتعلقة بتحسين مركز المرأة في الاتحاد الروسي موجهة نحو التغلب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ولم توقف أية برامج حكومية للدعم الاجتماعي. وتنعكس حقوق المرأة ومصالحها في مجموعة واسعة من المشاريع ذات المنحى الاجتماعي. أما الاستراتيجية الحكومية للتنمية الاجتماعية — الاقتصادية طويلة الأجل وإطار السياسات السكانية، فإنهما يتضمنان عنصراً جنسانياً.

وذلك أمر مناسب حيث أن المرأة في الاتحاد الروسي تحتل تقليدياً وضعاً متيناً في الاقتصاد الوطني.

٨٢ - **السيدة آل شهيل** (المملكة العربية السعودية): قالت إن المملكة العربية السعودية ملتزمة بإشراك المرأة في المجتمع وتعمل على تعزيز النهوض بالمرأة كجزء لا يتجزأ من خطة استراتيجية عامة تتفق مع أحكام الشريعة، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية. كما اعتمدت قرارات عديدة لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار الوطني. وفي الوقت نفسه، أُنشئت شُعب في جميع الهيئات الحكومية بغية تعزيز دور المرأة في جميع الميادين وإعدادها لتقلد مناصب ملائمة. وهناك مبادرات أخرى ترمي إلى المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وكذلك فيما يتعلق بالترقي الوظيفي والتقاعد.

٨٣ - وأشارت إلى أن مجلس الوزراء السعودي أصدر مبادئ توجيهية ونفذ تدابير لتعزيز التقدم الذي أحرزته المرأة وبالتالي تحقيق قفزة نوعية في طابع مشاركة المرأة في المجتمع. وتشارك المرأة السعودية في مجلس الشورى وفي الانتخابات، بما في ذلك انتخابات غرفتيّ التجارة والصناعة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المرأة بدور نشط في مجال الأعمال وفي التنمية الاجتماعية ووسائط الإعلام، وتدير منظمات غير حكومية للدفاع عن حقوق النساء والأطفال وتعمل أيضاً على مكافحة العنف المترلي.

٨٤ - **السيدة أديمي** (نيجيريا): قالت إن بلدها وضع المرأة في لُبْ جدول أعماله الإنمائي بسبب الإرادة السياسية والحوار المستمر والدعوة التي تحمل لواءها الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية والمجتمع المدني وشركاء التنمية. وأضافت أن نيجيريا بذلت جهوداً لمكافحة اعتلال الأُمهات والأطفال ووفياتهما إلى جانب مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفقر وتحسين وصول الفتيات إلى المدرسة واستمرارهن في التعليم وزيادة مشاركة المرأة في الإدارة.

٨٥ - وأضافت قائلة إن معدل وفيات الأُمهات انخفض عام ٢٠٠٠ من ٥٠٠ ١ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حيّ إلى ٧٠٤ في عام ٢٠٠٣ و ٥٤٥ في عام ٢٠٠٨. وفي العام الماضي تم تدريب ٨١٩ ٢ قابلة وتوزيعهن على ٦٥٢ مركز رعاية صحية يتبع ١٦٣ مستشفى في أنحاء البلد. وانطلق في عام ٢٠٠٩ برنامج إجراءات الخدمة الصحية النموذجية لتقديم اللوازم الطبية الأساسية وسيارات الإسعاف إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية. وتضمنت الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٠ بنوداً لرعاية مرضى ناسور الولادة ومعدات مولدة للدخل لتمكين مرضى ناسور الولادة اقتصادياً. وفي عام ٢٠١٠ أقرت الحكومة إنشاء وحدات جنسانية في جميع الوزارات والإدارات والوكالات.

٨٦ - وأشارت إلى أن التنفيذ التام لبعض الاتفاقيات والصكوك الدولية للنهوض بالمرأة ما زال يشكل تحدياً ومن بين ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٨٧ - **السيد أنغ** (سنغافورة): قال إن الفلسفة الحاكمة في سنغافورة تقوم على أساس الجدارة. ولا تقوم قدرة سنغافورة على التقدم على أساس العنصر أو الدين أو الأُسرة أو الطبقة أو نوع الجنس. بل على أساس الجدارة وحدها الناتجة عن العمل الشاق والإنجاز. ومكّن ذلك البلد من أن يضم أفضل الناس في مناصب القيادة في جميع أنحاء المجتمع ويخفّض إلى أدنى حد من التمييز ضد أية طبقة من الأشخاص سواء بالإيجاب أو السلب.

٨٨ - وأشار إلى أن سنغافورة تعترف، في نفس الوقت، بأهمية المساواة بين الجنسين. وكدولة صغيرة مواردها الوحيدة في شعبها، ازدهرت سنغافورة من خلال تنمية قدرات كل فرد في المجتمع، رجالاً ونساءً إلى أقصى حد.

والجدارة والمساواة بين الجنسين متلازمتان. وتحقق النهوض الحقيقي بالمرأة على أفضل وجه عندما هيأت الحكومة فرصاً متكافئة بالتعاون مع المجتمع.

٨٩ - وقال إن الدستور يكفل المساواة لجميع الأشخاص أمام القانون ويمنع التمييز لأي سبب من الأسباب. أما ميثاق المرأة القائم منذ عام ١٩٦١، فإنه يوفر الأساس القانوني للمساواة بين الزوج والزوجة ويضمن حقوق المرأة في المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق. ويحمي القانون الجنائي النساء والفتيات من الإساءة الجنسية والبدنية، ويمنع قانون العمل التمييز في التوظيف والترقية وشروط العمل. كما ينص على استحقاقات الأُمومة ويجعل من غير الجائز قانوناً فصل العاملات المتغيبات عن العمل أثناء فترة الأُمومة.

٩٠ - وأضاف قائلاً إن السياسة التعليمية في سنغافورة تنص على تكافؤ الفرص لكلا الجنسين في المدارس ومؤسسات التعليم العالي. وبلغت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة مستوى تاريخي مرتفع وصل إلى ٩٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتشكل المرأة نحو أكثر من نصف الطلاب في الجامعات الوطنية. كما زاد تمثيل المرأة في التخصصات التي يسيطر عليها الذكور تقليدياً، كالهندسة والعلوم التطبيقية.

٩١ - ومضى قائلاً إن السياسات الحكومية حققت نتائجها، مع اختيار مزيد من النساء دخول قوة العمل. ففي عام ٢٠٠٨، بلغت مشاركة الإناث في قوة العمل ٥٥,٦ في المائة و ٥٧,٧ في المائة من أولئك النساء متزوجات. كما أدى زيادة عدد الأُسر ذات الدخل المزدوج إلى انخفاض اعتماد النساء مالياً على أزواجهن. وأضاف أن الفجوة في الدخول بين الرجال والنساء في سنغافورة آخذة في الانحسار، لا سيما في صفوف النساء صغيرات السن والمتعلمات على نحو أفضل. غير أن تغيير أنماط التفكير والسلوكيات لمعالجة المسائل المتعلقة بالتمييز في مواقع العمل على نحو فعال لا يزال يشكل تحدياً. وفي عام ٢٠٠٦، تم تشكيل التحالف الثلاثي لممارسات التوظيف العادل لزيادة التوعية بممارسات التوظيف التزيهة والمسؤولة وتيسير اعتماد أصحاب العمل لتلك الممارسات. ووقّع أكثر من ألف منظمة على تعهد أصحاب العمل بتطبيق ممارسات توظيف عادلة.

٩٢ - وقال إن المرأة انتقلت أيضاً إلى شغل مناصب صنع القرار. فهناك حالياً ستة أمينات دائمات في الخدمة المدنية مقابل واحدة في عام ٢٠٠١. وهناك أيضاً تسعة وعشرون عضواً في البرلمان من النساء؛ وفي أيار/مايو ٢٠٠٩ تم تعيين أول وزيرة في الحكومة.

٩٣ - **السيدة كافون** (أوكرانيا): قالت إن أوكرانيا ترى أن المساواة بين الجنسين ومراعاة منظور الجنس في الأنشطة الرئيسية والنهوض بالمرأة عناصر رئيسية لتحقيق الديمقراطية والتنمية، ورحبت بمشاركة الأمم المتحدة في تلك الجهود. وأضافت أن أوكرانيا أحرزت تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأصبحت المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من سياسة الدولة في أوكرانيا. وتم اعتماد قانون جديد في عام ٢٠٠٥ لضمان مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والفرص، وبدأت الممثلة المعنية بحقوق الطفل والمساواة وعدم التمييز عام ٢٠١٠ عملها في مكتب أمين المظالم. وزاد أيضاً الوعي العام بقضايا المرأة. وانعكست تلك الاتجاهات في تقرير أوكرانيا عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المقدم في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٩٤ - وأشارت إلى أنه من المعترف به أن تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي للمساواة بين الجنسين في أوكرانيا جاء ضعيفاً، حيث بلغ ترتيب أوكرانيا ١١٣ فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الهيئات التشريعية. ولعلاج تلك الحالة، تم تحديد نسبة الأعضاء من الجنسين في البرلمان والوظائف التنفيذية

العليا والخدمة المدنية بما لا يقل عن ٣٠ إلى ٧٠. ومن بين التحديات الأخرى زيادة تطوير الإحصاءات الجنسانية ومكافحة القوالب النمطية الجنسانية. وتم إعداد مشروع وثيقة للفترة حتى ٢٠١٦ كأساس لضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص. وتؤمن أوكرانيا بأن أهدافها للمساواة بين الجنسين واقعية ومن الممكن بلوغها وستواصل العمل على تحقيقها.

٩٥ - **السيدة هورسنغتون** (أستراليا): تكلمت بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا، فقالت إن تلك البلدان تعيد تأكيد التزامها القوي بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبأن إعلان ومنهاج عمل بيجين سيظل لخمسة عشر عاماً فصاعداً الوثيقة الرئيسية لتحقيق هذه الغاية.

٩٦ - وأضافت تقول إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يمثلان أهدافاً في حد ذاتها بل أيضاً وسائل أساسية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد تحققت على مدى العقد الماضي مكاسب نحو المساواة بين الجنسين، لكن ليست هناك أية منطقة في العالم تتمتع فيها المرأة بالكامل بحقوق متساوية. وأشارت إلى أن البلدان الثلاث ترحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبتعيين السيدة باكليت لقيادته. كما تشيد بإنشاء مجلس حقوق الإنسان مؤخراً الفريق العامل الجديد المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة، الذي يستطيع أن يقدم للدول سبل المتابعة والمشورة المتخصصة.

٩٧ - وقالت إن تأثير القوانين والسياسات والممارسات التمييزية يظهر من خلال الارتفاع غير المقبول في عدد النساء اللائي ما زلن يتعرضن للموت لأسباب يمكن منعها في حالتيّ الحمل والولادة. ورحبت بالإرادة السياسية التي ظهرت بشأن الوفيات النفاسية والاعتلال خلال الأشهر الإثنا عشر الماضية وطالبت بترجمة تلك الإرادة إلى إجراءات.

٩٨ - وأضافت قائلة إن حالات الاغتصاب الجماعي الأخيرة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠ في شرقيّ جمهورية الكونغو الديمقراطية مرفوضة تماماً وتذكرة قوية بالعمل المنتظر لضمان التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلم والأمن والقرارات الأخرى ذات الصلة. وقالت إنه لا يمكن السماح بالإفلات من العقاب بل يجب تقديم الجناة إلى العدالة. ودعت إلى ضرورة حماية حقوق المرأة في حالات النزاع وتمكين المرأة من المشاركة بالكامل في منع النزاعات وبناء السلام. وأشارت إلى إن أستراليا التزمت بوضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، كما بدأت كندا مؤخراً خطة عملها في هذا الشأن. وأضافت أن كندا وأستراليا ونيوزيلندا تطلب إلى جميع الدول الأعضاء الالتزام بإجراءات ملموسة محددة زمنياً وقابلة للقياس تضمن أن تصبح المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حقيقة واقعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.